مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

الأمن الغذائي في ضوء أحكام القانون الدولي العام

Food Security in Light of the Provisions of Public International Law

قيصر أحمد عليوي

qieserahmed@gmail.com

أ.د.نادين ناصيف

nadinenassif3@hotmail.com

الجامعة الإسلامية في لبنان

Qaisar Ahmed Aliwi

Prof. Dr. Nadine Nassif

Islamic University in Lebanon

Security, International Law, Food

الامن , القانون الدولي , الغذاء

Abstract

Food security is one of the most important basic requirements for a state that enables it to live in self-sufficiency and provide the basic needs of citizens. In addition, it is considered one of the most important basic standards for the advancement of states and their good planning and management. A successful state is a state that seeks to provide and guarantee its food security, and provide for the needs of its citizens. necessary and to develop the necessary plans to secure these needs in normal and exceptional times.

الملخص

يعد الأمن الغذائي من أهم المتطلبات الأساسية للدولة التي تمكنها من العيش في ظل الاكتفاء الذاتي وتامين الاحتياجات الأساسية للمواطنين، بالإضافة إلى أنهُ يعد من أهم المعايير الأساسية لرقي الدول وحسن تخطيطها وإدارتها، فالدولة الناجحة هي الدولة التي تسعى إلى توفير وضمان أمنها الغذائي، وتوفير أحتياجات مواطنيها الضرورية ووضع الخطط اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات في الأوقات العادية والاستثنائية.

المقدمة

يعتبر الأمن هو مطلب أساسي لكل دولة أياً كانَّ تكوينها أو فكرها الأيديولوجي، وأن أختلفت هذه الدول في مدى حاجتها اليه على مختلف الأصعدة، وان توسع العلاقات الدولية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وجدت العديد من المشكلات والمخاطر التي تواجه ليس فقط الدول وانما الافراد وحماية حقوقهم وحرياتهم، الامر الذي انبثق عنها ظهور مفاهيم جديده ما دام ان تحقيقها قد شكلت ركيزة اساسية في تفكير الانسان، وفي ظل هذا السياق ظهر مفهوم الامن الإنساني، وقد تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام ١٩٩٤ هذا الاتجاه ووضع سبعة ابعاد لمفهوم الامن الإنساني، ومحاولة لتوسيع مفاهيم الامن الانساني وابعاده المختلفة، وتحليل الطبيعة القيمية لأبعاد الامن الانساني والعودة الى فكرة الحق في الحياة وان هذا الحق هو المؤسس على مجموعة من الحقول الاخرى سواء كان الحق في البقاء ذات الصفة البيئية او الاقتصادية او الغذائية او الصحية او غيرها من الحقوق ومنع اي شكل من اشكال التهديد لها، فأبعاد الامن الانساني لم يعد يكتفي بالتعاريف التقليدية المرتكزة على الوقاية من الحروب والاوبئة او حمايه اسرى الحرب وغيرها. ومن خلال امن الدولة بل يجب مراعاة والاهتمام لأمن الفرد باعتباره جزء من الدولة وليس حماية الدولة فقط بل حماية الانسان، وان ابعاد الامن الانساني هي حالة تتضمن ليس فقط تحديد الامان في داخل الدولة فحسب وانما

تحقيق عدم التهديد بكل انواع التهديدات كالجوع والمرض والقمع والبطالة والحماية من الانهيار المفاجئ في مختلف انماط الحياة اليومية، فهذه الابعاد مترابطة فيما بينها ومتعلقة بحماية حقوق الانسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يضمن المحافظة على حقوقهم وكرامتهم وحقوق ومستقبل الأجيال القادمة ويعد الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة والتي لازمت حياة الانسان منذ بداية البشرية، وظهر معها انشطة اقتصادية واجتماعية والتي تهدف الى البقاء على قيد الحياة تم تطور هذا المفهوم مع تطور الانسان واخذ يرتبط بمفاهيم أخرى وهي الامن البيئي والاقتصادي والاجتماعي ، فالأمن الغذائي يهدف الى حق كل انسان في الحصول على اغذية سليمة وكذلك التحرر من الجوع والفقر لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وعلى جميع الاصعدة . أهمية البحث:تظهر أهمية الدراسة كونها تتناول موضوعا حيويا ذات صلة مباشرة بحياة الانسان، وذلك ليس في حفظ امن الدولة او مجموعة من الدول فحسب وانما حفظ امن الانسان داخل الدولة الذي قد يعاني من الحرمان والفقر والى ابسط مقومات الحياة والعيش الكريم، ولان الامن الغذائي له صلة بالإنسان وذلك من خلال معرفة بعض عناصر هذا الامن ومصادر تهديده او التحديات التي تطرأ عليه. اشكالية البحث: تحرص جميع الدول على تحقيق الامن لمواطنيها من خلال خططها الاصلاحية وذلك للنهوض بجميع المستويات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) بما لديها من موارد ماديه وطبيعية وبشريه وتوفير السلامة والتقدم والازدهار، وذلك عن طريق توفير الامن الإنساني والتطرق الى بعض ابعاده و منها الامن الغذائي وبناء على ذلك يمكن معرفة اشكالية الدراسة من خلال الاجابة على بعض التساؤلات الاتية:

١) ما هو تعريف الامن الغذائي وماهي عناصره؟

٢) ماهي التحديات التي تواجه الامن الغذائي؟ وما هي الجهود الدولية ومبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي ؟

هيكلية البحث: المبحث الأول: تعريف الامن الغذائي والتطور التاريخي له.

المطلب الاول: تعريف الامن الغذائي

المطلب الثاني: التطور التاريخي للأمن الغذائي

المبحث الثاني: عناصر الامن الغذائي والاسباب الهيكلية للجوع

المطلب الاول: عناصر الامن الغذائي

المطلب الثاني: الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية

المبحث الثالث: التحديات التي تعترض الأمن الغذائي والجهود المبذولة للتصدي لها

المطلب الاول: التحديات التي تواجه الامن الغذائي

المطلب الثاني :الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الامن الغذائي

المبحث الأول: تعريف الامن الغذائي والتطور التاريخي له: يعد الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة والتي لازمت حياة الانسان منذ بداية البشرية، وظهر معها أنشطة أقتصادية وأجتماعية والتي تهدف الى البقاء على قيد الحياة تم تطور هذا المفهوم مع تطور الانسان واخذ يرتبط بمفاهيم أخرى

وهي الامن البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فالأمن الغذائي يهدف الى حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة وكذلك التحرر من الجوع والفقر لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وعلى جميع الاصعدة سنتناول لدراسة ذلك بالفرعين الآتيين : المطلب الأول : تعريف الامن الغذائي : عرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة ، من أجل حياة صحية ونشطة ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محلياً، وبصيغة أخرى إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وبدورها عرفت وزارة الزراعة الأميركية الأمن الغذائي بأنهُ "توفير كميات كافية من الطعام لجميع الأفراد في جميع الأوقات لضمان حياة نشطة وصحية"، وعرفت انعدام الأمن الغذائي بـ "محدودية التوفر" أو "التوفر غير الأكيد" للغذاء الملائم ولسلامة الأطعمة أو "محدودية إمكانية الحصول على طعام مناسب بوسائل مقبولة اجتماعياً"، ويرتبط الأمن الغذائي بمفهوم آخر قريب منه، هو السيادة الغذائية التي تعني حق الشعوب في تحديد سياساتها الزراعية لتستجيب لحاجاتها وأولوياتها الغذائية، أو حق الشعوب في تغذية سليمة تناسب حاجاتها وثقافتها، وكذلك يعني "تمتلك كل فرد القدرة جسدياً واقتصادياً واجتماعياً على الحصول على تغذية كافية وصحية، مما يُمكّنه من تلبية احتياجاته الغذائية للعيش حياة صحية ونشيطة" حسب تعريف لجنة الأمن الغذائي العالمي[١]، من كل ما تقدم نستطيع تعريف الامن الغذائي بانه الاكتفاء الذاتي من الغذاء. أقرت الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ : "يحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية " (الفقرة ١ من المادة ١١)، وكذلك "بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع"[٢]. وقد أعطت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعريفاً للحق في غذاء كافٍ على النحو التالي : يتحقق الحق في غذاء كاف عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل، بمفردهم أو مع آخرين من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كاف أو على وسائل شرائه وفحوى الحق في الغذاء الكافي يقتضي توافر الأغذية كما ونوعا بدرجة تكفي لتلبية الحاجات التغذوية للأفراد، على أن تكون خالية من المواد الضارة، ومقبولة من الناحية الثقافية، وإمكانية الحصول على تلك الأغذية بطرق مستدامة لا تتعارض مع التمتع لحقوق الإنسان الأخرى، وتشمل إمكانية الحصول عليه الإمكانية الاقتصادية والمادية على السواء[٣]. وتلتزم الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باحترام وتشجيع وضمان الحق في الحصول على غذاء كافٍ واتخاذ الخطوات الملائمة لإعماله على نحو كامل ومطرد, ويشمل ذلك أحترام السبل الحالية للحصول على الغذاء الكافي وذلك عن طريق الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تسفر عن إعاقة هذا الحصول، وحماية حق كل فرد في الغذاء الكافي عن طريق اتخاذ الخطوات لمنع المشروعات والأشخاص من حرمان الأفراد من حصولهم على الغذاء الكافي، وينص العهد الدولي على أن البلدان ينبغي لها أن تشجع السياسات، وأن

تسهم في التحقيق المطرد لحق الشعوب في الحصول على الغذاء الكافي عن طريق المسارعة بالمشاركة الفعالة في الأنشطة الرامية إلى تعزيز حصول الأشخاص على - والاستفادة من - الموارد والوسائل التي تكفل لهم سبل معيشتهم ، بما في ذلك الأمن الغذائي، وينبغي للبلدان أيضاً، بقدر ما تسمح به مواردها ، إقامة شبكات أمان أو أوجه مساعدة أخرى والحفاظ عليها، لحماية أولئك غير القادرين - توفير الغذاء لأنفسهم[٤]. المطلب الثاني : التطور التاريخي للأمن الغذائي : في عام ١٧٩٨ م نشر العالم البريطاني توماس مالتوس دراسته الشهيرة « مقال عن مبدأ السكان كما يؤثر في التحسين المستقبلي للمجتمع ، والتي أثارت في حينها ولا تزال أهتماما كبيرا بمشاكل توفير الغذاء الناجمة عن الزيادة السريعة في عدد السكان، وتتلخص نظرية مالتوس طبقا لكلماته في: «أن قدرة السكان أكبر بصورة لانهائية من قدرة الأرض على توفير العيش للإنسان»[٥]. ويعني بهذا أنَّ قدرة السكان على التكاثر والزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج المواد الغذائية اللازمة لحياة الإنسان، وطبقا لنظريته يتزايد السكان تبعا لمتوالية هندسية : ١-٢-٤ ٨ ... بينما يزيد إنتاج الغذاء تبعاً لمتوالية حسابية: ١-٢-٣-٤ .... وهكذا لن يستطيع الإنسان حل مشكلة الغذاء، إذ سوف تتناقص كمية الغذاء بالنسبة للفرد إلى أن يأتي الوقت الذي يحدث عنده « التقاطع » أي الذي عنده تتجاوز معدلات نمو السكان معدلات الزيادة في إمدادات الغذاء - وعندئذ يتحدد عدد السكان بفعل الكوارث الطبيعية مثل المجاعة والوباء أو الحرب, على أن مخاوف مالتوس هذه لم تتحقق بالشكل الذي تصوره بسبب عامل لم يكن في حسبانه، وهو التقدم التكنولوجي الذي بدا وكأنه أبعد إلى ما لانهاية نقطة التقاطع هذه، ومع ذلك فهناك الكثير من الشكوك التي تؤرق المهتمين بقضية الإنسان والغذاء على المستوى العالمي، وبدرجة أشد على المستوى الإقليمي للكثير من مناطق العالم خاصة الأقطار النامية، ومن ثم فقد استمر الجدل، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حول « إلى متى؟ سيمكن إبعاد نقطة التقاطع التشائمية، في حركة متأرجحة بين الخوف والأمل, عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، تصاعد القلق في الكثير من أقطار العالم والخوف من نقص حتمي في إمدادات الغذاء، ولكن سرعان ما أفسح هذا القلق الطريق لشعور بالاطمئنان والأمل، بسبب الزيادات الكبيرة في إنتاج الغذاء وفي المخزون خلال عقدي الخمسينيات والستينيات[٦] . إلا أن موسمين مناخيين سيئين في جنوب آسيا أديا إلى عودة الحديث بشدة عن حتمية المجاعة, ففي عام ١٩٦٦ حدث جفاف شديد في الهند والباكستان وتكرر في العام التالي، ومن ثم حدث نقص شديد في الحبوب ومجاعة، وقدمت شحنات إنقاذ من الحبوب، وانخفض مخزون الحبوب العالمي من ١٥٦ مليون طن في يوليو ١٩٦٥ ، أي حوالي ١٦ % من الإنتاج العالمي ، إلى ١٢٩ مليون طن في يوليو التالي، أي حوالي ١٣ ٪ من الإنتاج العالمي, ولقد استجاب العالم على الأقل مؤقتاً لتحدي نقص مستمر في إمدادات الغذاء العالمية، وبدأت بعض الأقطار النامية في دفع عملية التنمية الزراعية, لقد أوضحت هذه الفترة بجلاء وبصورة دراماتيكية الاعتماد المتبادل بين الأمم، كما أظهرت بصفة خاصة هشاشة موقف الغذاء في العالم النامي وتعرضه للتقلبات المفاجئة[٧]. و خلال فترة الربع قرن التي أعقبت الحرب ، تذكر دراسة لمنظمة الأغذية والزراعة ": « مع نهاية الحرب، شاعت

الثقة بأن تطبيق التكنولوجيات الحديثة يمكن أن يحل مشاكل الغذاء والزراعة في الدول النامية وفي الحقيقة، ولبضع سنوات قليلة أعقب نهاية الدمار الذي سببته الحرب زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي في هذه الدول, ولكن هذه ما لبثت أن أعقبتها فترة طويلة من التقدم البطيء المخيب للأمال، ولم يقتصر الأمر فقط على بطء الزيادة في الإنتاج الزراعي، ولكن كان هناك أيضا تسارع حاد في نمو السكان إلى معدلات غير معروفة من قبل في أي مكان في العالم، وفي الكثير من الدول النامية فشلت الزيادة في إنتاج الغذاء في مقابلة النمو في السكان، وأكثر من ذلك تراجعت خلف الطلب على الغذاء بأسعار ثابتة، مما ترتب عليه حالة مزدوجة من زيادات في الأسعار وزيادة في الواردات, وفي نفس الوقت أظهرت دراسات التغذية وبصورة متزايدة المدى الذي ترتب على فشل الطلب الفعلي على الغذاء في الوفاء بالاحتياجات الغذائية للفئات الأفقر من السكان »، وفيما بين عامي ٦٧ و ١٩٧١ ، ازداد إنتاج الحبوب الغذائية (القمح والأرز) بدرجة كبيرة مع بداية الثورة الخضراء » في آسيا وازداد المخزون العالمي ، وانقلب القلق الذي ساد أواسط الستينيات من احتمال كوارث غذاء عالمية إلى اعتقاد بعض المراقبين ، أن مشكلة الغذاء في العالم قد أمكن التحكم فيها بصورة نهائية [٨]. إلا أنَّ الفترة ٧٢-١٩٧٤ أعادت الدول إلى جانب القلق ثانية، فقد شهدت هذه الفترة أحداثا متواكبة : نقص الإنتاج في مناطق عديدة وعلى التوالي صاحبه توسع سريع في الطلب على الغذاء، خاصة في الاتحاد السوفييتي، ترتب عليه أرتفاع أسعار الحبوب إلى ثلاثة أمثال خلال ثمانية شهور، وفي أوائل الثمانينيات تراكمت الفوائض وهدأت المناقشات، على الأقل في الدول المتقدمة, مما دفع المتفائلين إلى القول «المتشائمون التكنولوجيون كانوا دائما على خطأ.. وبطبيعة الحال، سوف تكون هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف، فعلى جانب « الطلب على الغذاء » أو « السكان » هناك اتفاق عام ، فهيئة الأمم المتحدة مثلا تتوقع أن يزيد عدد سكان العالم إلى ٨,٥ مليار نسمة عام٢٠٢٥، أي بزيادة نحو مليارين ونصف، وأنَّ الغالبية العظمى من هذه الزيادة سوف تكون في الدول النامية التي سيشكل سكانها نحو ٨٣ % من سكان العالم، وأن نسبة سكان الحضر في الدول النامية سوف تزيد كثيرا من نحو ٣١ % عام ١٩٨٥، أي مليار نسمة إلى ٥٧ % عام ٢٠٢٥ م، أي أربعة مليارات نسمة أمام هذه الزيادة المتوقعة في الطلب على الغذاء »، نتيجة لزيادة السكان، يتشكل اتفاق عام على أن إمدادات الغذاء عام ٢٠٢٥ م يجب أن تزيد إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٥ م هل يمكن تحقيق هذه الزيادة؟ هنا تختلف التوقعات كثيرا في طيف كامل على أحد طرفيه، من يؤكد قرب تحقق كابوس انعدام الغذاء ما لم تتم السيطرة على الزيادة السكانية وفوراً وعلى الطرف الآخر من يؤكد أنه لن تكون هناك مشكلة غذاء، وسوف تسير الأمور إلى خير ما يرام وفيما بينهما درجات متفاوتة بين الخوف والأمل [٩]. المبحث الثاني : عناصر الامن الغذائي والاسباب الهيكلية للجوع : سنتناول في هذا المطلب العناصر الأساسية للأمن الغذائي وأسباب الجوع وذلك من خلال تقسيم هذا المطلب إلى الفرعين التاليين: المطلب الأول : عناصر الامن الغذائي : تتمثل عناصر الأمن الغذائي بما يلي:

١. توفر الأغذية: ويعني ذلك وجود كميات كافية ومستمرة من الغذاء بجودة مناسبة، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بالإضافة إلى المساعدات الغذائية.

٢. إمكانات الحصول عليها: ويعني ذلك الحصول على تلك الأغذية بطرائق مستدامة لا تتعارض مع التمتع بحقوق الإنسان الأخرى، كما يعني وجود دخل وجود كاف لإتاحة الغذاء المناسب، أو موارد أخرى تضمن هذا الغذاء, وقد أوضحت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن أسباب الجوع وسوء التغذية غالباً ما لا تعود إلى نقص في الغذاء، بل قد ترجع إلى العجز عن الوصول إلى الأغذية المتاحة، بسبب الفقر أو الكوارث أو الحروب, وأضافت وزارة الزراعة الأميركية أن الوصول إلى الطعام يجب أن يكون متاحا بطرق مقبولة اجتماعيا، من دون اللجوء إلى إمدادات غذائية عاجلة أو إلى السرقة أو القيام بأعمال أخرى غير قانونية أو غير لائقة للحصول على الغذاء[١٠].

٣. أستخدامها: ويشير ذلك إلى جميع العمليات المرتبطة باستخدام هذه الأطعمة، بما في ذلك التخزين، والرعاية، والنقل، والطهي، والتجهيز، وكذلك تنوع الغذاء، لأنهُ لا يحقق النتيجة المرجوة منه إلا عندما يكون متنوعاً، بحيث يشمل العناصر الغذائية المطلوبة كافة, ولتحقيق الأمن الغذائي، يجب أن يكون الطعام المستهلك آمنا ويلبي احتياجات الأفراد الجسدية بصورة كافية[١١].

٤. أستقرار الإمدادات منها: ومعنى ذلك أنه يجب تأمين الغذاء الكافي في جميع الأوقات، بحيث لا ينقطع الغذاء أو تتراجع كمياته في حالات الطوارئ مثل الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الكوارث الطبيعية أو غيرها من العوامل الأخرى[١٢].

المطلب الثاني : الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية : من الضروري فهم الأسباب الهيكلية والأساسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل تحديد ووضع أولويات التدابير اللازمة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والحق في غذاء كاف لجميع الناس ، وترد أدناه قائمة دلالية ، وغير شاملة ، للعوامل التي قد تساهم في الجوع وسوء التغذية والتي تم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر[١٣]:

اولا: الحوكمة: (١) غياب هيكليات الحوكمة الملائمة لضمان الاستقرار المؤسسي، والشفافية، والمساءلة، وحكم القانون، وعدم التمييز، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات فاعلة ويدعم الحصول على الأغذية والوصول إلى مستويات معيشة أعلى[١٤].

(٢) الحروب، والنزاعات، وغياب الأمن وهي عوامل تؤدي دوراً رئيسياً في تعميق الجوع وانعدام الأمن الغذائي, وفي الدول الهشة، تعمل النزاعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف المؤسسات على تفاقم انعدام الأمن الغذائي

(٣) عدم وجود التزام سياسي رفيع المستوى على نحو ملائم، وعدم ترتيب أولويات مكافحة الجوع وسوء التغذية على نحو ملائم، بما في ذلك الفشل في تنفيذ التعهدات والالتزامات السابقة، ومساءلة غير كافية .

(٤) اتساق غير ملائم في مجال وضع السياسات وترتيب الأولويات في السياسات، والخطط، والبرامج، والتمويل لمواجهة الجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصورة خاصة على السكان الأضعف والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي .

(٥) خدمات حكومية غير ملائمة في المناطق الريفية ، ومشاركة غير كافية من جانب ممثلي المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر على سبل المعيشة فيها .

(٦) تجزؤ التعاون والتمويل، وتشتت المساعدة في عدد كبير من المشاريع التي تفتقر إلى الحجم لتؤثر بشكل ملحوظ ، وتثقل تكاليف الإدارة المرتفعة[١٥] . ثانيا: تطور المسائل الاقتصادية وقضايا الإنتاج : (١) الفقر وعدم إمكانية الوصول إلى الغذاء، غالبا نتيجة ارتفاع البطالة والافتقار إلى العمل اللائق, وغياب نظم الحماية الاجتماعية, والتوزيع غير المنصف للموارد الإنتاجية كالأرض، والمياه، والائتمان، والمعرفة, والقوة الشرائية غير الكافية لدى العمال ذوي الأجور المنخفضة وفقراء الريف والحضرة وانخفاض إنتاجية الموارد[١٦].

(٢) نمو غير كاف في الإنتاج الزراعي.

(٣) إنَّ عدم وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح، وغير تمييزي، ومنصف، وخالي من الممارسات المخالفة، وشفاف يشجع الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية، قد يساهم في إنعدام الأمن الغذائي في العالم[١٧].

(٤) إنعدام الأمن المستمر لحيازة الأراضي والحصول على الأراضي، والمياه، وغيرها من الموارد الطبيعية، خاصة بالنسبة للنساء المزارعات[١٨].

(٥) عدم كفاية الاستثمارات الدولية والوطنية في القطاع الزراعي والبنية التحتية الريفية، لا سيما بالنسبة لصغار منتجي الاغذية[١٩].

(٦) عدم كفاية فرص وصول المنتجين إلى التكنولوجيات، والمدخلات، والمؤسسات ذات الصلة.

(٧) عدم كفاية التركيز على الإنتاج الحيواني في النظم الزراعية[٢٠].

(٨) عدم وجود بنية تحتية ملائمة لتقليص خسائر ما بعد الحصاد، وتوفير النفاذ إلى الأسواق[٢١].

(٩) مستويات عالية من هدر الأغذية.

(١٠)غياب المساعدة الفنية الشاملة الموجهة إلى منتجي الاغذية[٢٢].

ثالثا: المسائل الديموغرافية والاجتماعية : (١) عدم إيلاء أهتمام كاف إلى دور المرأة ومساهمتها، في ما يتعلق بسوء التغذية، ومختلف أشكال التمييز القانوني والثقافي التي تعاني منها, وهي تشمل أوجه الضعف التغذوي للنساء والأطفال، والتي قلما تعالج بصورة ملائمة[٢٣] .

(٢) التغيرات الديموغرافية: النمو السكاني، والتوسع العمراني، والهجرة من الريف إلى الحضر، والعمالة الريفية، وغياب الفرص لتنويع سبل المعيشة, وتزايد عدم التكافؤ بين فئات السكان داخل البلدان.

(٣) الافتقار إلى نظم حماية اجتماعية فعالة، بما في ذلك شبكات الأمان[٢٤] .

(٤) التهميش والتمييز ضد الفئات الضعيفة مثل السكان الأصليين، والمشردين داخلياً أو اللاجئين، والاستبعاد الاجتماعي والثقافي الذي يتعرض له معظم ضحايا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية[٢٥] .

(٥) المحددات الاجتماعية لسوء التغذية، بما في ذلك الحصول على المياه الآمنة، ورعاية الأم والطفل، والرعاية الصحية الجيدة[٢٦].

(٦) الوقاية من الآفات والأمراض المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي والتغذوي وعلاجها: الاستهلاك غير المناسب والاستهلاك المفرط للأغذية الذي غالباً ما يصاحبه غياب المغذيات الدقيقة الأساسية، يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة للصحة، بما في ذلك سوء التغذية والبدانة[٢٧] .

(٧) إنخفاض مستويات التعليم والإلمام بالكتابة والقراءة وتأثيره على سوء التغذية، بما في ذلك طريقة التغذية الضارة الممارسات السلوكية[٢٨].

(٨) عدم كفاية الدعم المكرس لحماية الممارسات الفضلى المتصلة بتغذية الرضع والطفولة المبكرة[٢٩].

المبحث الثالث : التحديات التي تعترض الأمن الغذائي والجهود المبذولة للتصدي لها : هناك الكثير من التحديات التي تواجه الأمن الغذائي لذا سنتناول دراسة هذا المطلب بفرعين نتناول في الاول دراسة التحديات التي تواجه الأمن الغذائي وفي الثاني دراسة الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات :

المطلب الأول : التحديات التي تواجه الأمن الغذائي : هناك العديد من التحديات في هذا المجال والتي تتمثل بما يلي: اولا: تقاعس الدول وغياب الإرادة السياسية : لا غنى عن نهج قائم على الحقوق تجاه الأمن الغذائي لضمان إعمال الحق الأساسي في التحرر من الجوع، حيث تلتزم الدول بالقيام بكل ما في وسعها لضمان حصول الجميع دون إنقطاع على ما يلزم من غذاء كافٍ وآمن ومغذ من أجل حياة صحية, ومع أن الحق في الغذاء مكرس في القانون الدولي، فإن العديد من الدول لا تزال تتوانى عن الاعتراف به وإدراجه في الدستور كحق أساسي يمكن التقاضي بشأنه[٣٠]، ويعكس ذلك في حد ذاته حقيقة أن العديد من الدول لم تؤسس ثقافة قضائية للاعتراف عملياً بإمكانية التقاضي بشأن الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي، ومنها الحق في الغذاء، أو لم تضع الأطر القانونية اللازمة لذلك, ففي بعض البلدان لا تعتبر الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مصادر رسمية للقانون، وحتى عندما تُدمج هذه الحقوق في القوانين الوطنية فقد لا تترتب على انتهاكاتها عقوبات جنائية أو تعويضات مالية وإنما تقتصر على إدانة أخلاقية مجردة من قوة القانون, وفي بعض الدول، حتى عندما ينص الدستور على حقوق يمكن التقاضي بشأنها، فإن ثمة تقاعساً في الاعتراف بأهميتها, وهناك درجة معينة من التقاعس على المستوى الإقليمي أيضاً حيث ترفض العديد من الدول الأوروبية الاعتراف بانطباق أحكام العهد مباشرة في قوانينها المحلية[٣١]. أما في أفريقيا فإنَّ اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لا تتيح أي خيار للتظلم فيما يتعلق بانتهاكات الحق في الغذاء, ولا مناص من المساءلة على الصُعد الدولي والإقليمي والوطني لضمان إنفاذ الحق في الغذاء والإلتزامات المنبثقة عنه فعلى الصعيد الوطني، لا بد من تأسيس المبادئ الدستورية والأطر القانونية لتهيئة البنية المؤسسية الملائمة من أجل ضمان

الإعمال التدريجي للحق في الغذاء غير أنه في بعض الحالات، حتى عندما تتخذ الدول الخطوات اللازمة لوضع الأطر القانونية والسياسات الإطارية لتعزيز الحق في الغذاء، فإن غياب الإرادة السياسية يحول دون تطبيق هذه القوانين وإنفاذها[٣٢]. ثانيا: التحديات الديموغرافية والاقتصادية: إنخفاض عدد الأفراد الذين يعملون في الزراعة وتربية الحيوان كمهنة والتدهور المستمر للأراضي الزراعية؛ نتيجة انجراف التربة والتصحر والزحف العمراني واستنزاف الإنسان لها والحاجة المتزايدة للماء عالمياً، وافتقار الدول إلى مصادر المياه، أو سوء أستغلالها والتركيز على الزراعات المروية، بدلاً عن الزراعات التي تعتمد على مياه الأمطار اضافة الى النمو السكاني الكبير بطريقة تفوق متوسط معدلات الإنتاج الزراعي، خاصة إن رافق هذه الزيادة هجرة السكان الريف إلى المدن, مما يؤدي إلى تراجع في الإنتاج الزراعي بسبب هجرة اليد العاملة وايضا تغيُّر العادات الغذائية للإنسان, إذ أصبح التوجه نحو الأطعمة الجاهزة واللحوم ومنتجات الألبان، أي إنتاج المزيد من اللحوم, ما يترتب عليه إنتاج المزيد من المحاصيل العلفية, وينتج عن ذلك آثار بيئية سلبية وكذلك التغيُّر المناخي، حيث باتت نسبة الأراضي القاحلة تمثل حوالي ٤٠٪ من مساحة اليابسة، وهذه النسبة مُرشَّحة للزيادة نتيجة درجات الحرارة المرتفعة، وعدم المساواة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية بين سكان البلد الواحد, ومنهم الفقراء الذين لا يحصلون على ما يسدُّ رمقهم، ومنهم الأغنياء الذين يتباهون في فتح الموائد في المناسبات والاجتماعات التي غالباً ما يفيض عنها الطعام، ويُرمى بعدها في القمامة فالوقود الحيوي، يُنتَج الوقود الزراعي من نباتات مثل الذرة وقصب السكر، وسوف تُحوَّل المزارع إلى زراعة مثل هذه النباتات للوقود الحيوي؛ ممَّا يقلل من عدد الحبوب المتاحة للأغذية ويرفع أسعارها ومن اصعب التحديات هي الصراعات والمنازعات والحروب، وما تؤدي إليه من انعدام الأمن الغذائي وحدوث المجاعات في البلدان التي تُعاني منها، أمثال الصومال وجنوب السودان في إفريقيا وفي المقابل هدر الطعام الذي يعد من العادات السيئة؛ فهناك مليارات من الأطعمة الصالحة للأكل يُتخلَّص منها كل عام، ومعظمها في الدول المتقدمة، ومع ذلك يموت الناس جوعاً في الدول النامية بحيث أنَّ الطعام المهدور عالمياً يبلغ حوالي ١,٣ مليار طن كل عام[٣٣]. المطلب الثاني : الجهود المبذولة لمواجهة تحديات الامن الغذائي : يرتكز مفهوم الأمن الغذائي على مرجعيات قانونية وحقوقية متعددة يستمد منها مشروعيته الدولية، منها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وهو الإعلان الذي صدر عن اجتماع دولي في العاصمة الإيطالية (روما) في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦, ومما جاء فيه "نحن رؤساء الدول والحكومات، أو من يمثلوننا، المجتمعين في مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نؤكد من جديد حق كل إنسان في الحصول على أغذية سليمة ومغذية، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع"[٣٤]. ويضيف الإعلان "لقد وطّدنا إرادتنا السياسية والتزامنا الجماعي والوطني بتحقيق الأمن الغذائي للجميع، وبذل جهد متواصل من أجل استئصال الفقر في جميع البلدان، جاعلين هدفنا المباشر خفض عدد من يعانون من نقص التغذية, إذ ينصُّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنَّ "لكل فرد الحق في مستوى معيشة يضمن له ولعائلته الصحة والرفاهية، خاصة فيما يتعلق

بالغذاء والملابس والسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الأساسية، كما يحق له الحصول على ما يؤمن لهُ ولعائلته في حالات البطالة أو الشيخوخة أو المرض أو الترمل أو العجز أو أي ظروف أخرى خارجة عن إرادته قد تؤثر على قدرته على كسب العيش"[٣٥]. أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيشير إلى أنَّ لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي "ويشير في نفس المادة إلى أنَّ جميع الشعوب لها الحق في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية لتحقيق أهدافها الخاصة، دون أن يتعارض ذلك مع أي التزامات ناتجة عن متطلبات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي، كما أنهُ لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شعب من مقومات حياته الأساسية"[٣٦] و ورد ما يأتي: "تقرّ الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجاتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء وتضيف المادة نفسها "واعترافاً بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي: تحسين طرق إنتاج المواد الغذائية وحفظها وتوزيعها، من خلال الإستفادة الشاملة من المعارف العلمية والتقنية، وتعزيز الوعي بمبادئ التغذية، والعمل على تطوير أو تحسين نظم توزيع الأراضي الزراعية بما يضمن الأستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، يمكن تحقيق توزيع عادل للموارد الغذائية العالمية وفقاً للإحتياجات، كما يجب أخذ التحديات التي تواجهها الدول المستوردة والمصدرة للغذاء بعين الإعتبار"[٣٧]. وفي مواجهة تصاعد معدلات الجوع وتجزّؤ حوكمة الأمن الغذائي والتغذية، أتفقت الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) أثناء الدورة الرابعة والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ على الشروع في عملية إصلاح طموحة وهذا الإصلاح الذي صادقت عليه جميع الدول الأعضاء في لجنة الأمن الغذائي عام ٢٠٠٩ يعيد تحديد رؤية اللجنة والأدوار المنوطة بها، بهدف تشكيل "المنتدى الدولي والحكومي الدولي الشمولي الأول لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة الملتزمين من أجل العمل معاً بصورة منسقة لدعم العمليات القطرية بغية القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للإنسانية جمعاء, وعضوية لجنة الأمن الغذائي مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أو الدول غير الأعضاء في المنظمة المندرجة في عداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويشمل المشاركون فيها: ممثلين عن وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ذات ولاية محدّدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية؛ والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وشبكاتها؛ ونظم البحوث الزراعية الدولية؛ والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية؛ وممثلين عن اتحادات القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية الخاصة. وتتمثل رؤية اللجنة بعد عملية الإصلاح في "السعي إلى بناء عالم متحرّر من الجوع تقوم فيه

البلدان بتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للإعمال المطّرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني[٣٨]، وقد تمّ تعريف الأدوار الرئيسية المنوطة باللجنة، والمقرَّر تنفيذها بصورة تدريجية، بتوفير منبر للتشجيع على تنسيق أفضل على المستوى العالمي، والإقليمي والوطني[٣٩]. وتدعم المناقشات وعملية إتخاذ القرارات في لجنة الأمن الغذائي خبرةٌ منظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى بحيث تكون قرارات اللجنة و توصياتها مبنيّة على أدلّة متينة وعلى أحدث المعارف, وأنشأ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة لجنة الأمن الغذائي العالمي كلجنة تستضيفها المنظمة، مع أمانة مشتركة تتألّف من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي وقد دعيت الجهات الفاعلة غير الحكومية إلى تنظيم نفسها بصورة مستقلة من أجل تسهيل تفاعلها وعملها مع اللجنة، وهذا ما أدّى إلى إنشاء آلية المجتمع المدني، وآلية القطاع الخاص وفي الوقت ذاته, تجري بلدان، ومنظمات إقليمية، وآليات عديدة مناقشات نشطة بشأن سبل تعميق التزامها وارتباطها بمبادرات اللجنة و مداولاتها[٤٠]. وكذلك توفر مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، التي أعتمدتها القمة العالمية للأمن الغذائي في روما في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، دعامة استراتيجية قوية للعمل المنسق من جانب جميع أصحاب المصلحة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، بينما تتبنى النهج المزدوج المسار تجاه محاربة الجوع: المبدأ ١: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية، والرامية إلى توجيه الموارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ ٢: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة، وتشجيع توزيع الموارد على نحو أفضل، وتلافي الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة . المبدأ ٣: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج المسار وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي :

(١) إجراءات مباشرة للمكافحة الفورية للجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف[٤١].

(٢) وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة، والأمن الغذائي، والتغذية، وبرامج التنمية الريفية لاستئصال الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بما في ذلك الإعمال المطرد للحق في غذاء كاف.

المبدأ ٤: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دوراً قوياً من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف، وقدرتها على الاستجابة والتنسيق، وفعاليتها[٤٢] .

المبدأ ٥: ضمان التزام جميع الشركاء التزاماً مستداماً وكبيراً بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد اللازمة في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة، والموجهة للخطط والبرامج المتعددة السنوات[٤٣] .

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

١. لطالما نوقشت مسألة إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الدولي، حيث تعزف الدول عن السماح بتقديم شكاوى فردية بموجب العهد الدولي غير أن حقوق الإنسان كافة هي كل لا يتجزأ وينبغي حمايتها من هذا المنطلق فالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليست مجرد تطلعات وإنما هي شروط أساسية لاستقرار النظام الديمقراطي، والامن الغذائي من الحقوق الاقتصادية ويجب إخضاع القوة الاقتصادية للرقابة الديمقراطية, واستخدامه وعرض الانتهاكات على اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كوسيلة عملية لاستئصال الجوع وتعزيز الحق في الغذاء الكافي و إمكانية تحديد سياق الحق في الغذاء وإعماله، على الصعيدين الدولي والوطني.

٢. لا يزال هناك الكثير للقيام به والالتزامات الواقعة على الدول الغنية بالتصدي لمشكلة الفقر والجوع خارج حدودها الوطنية ليست التزامات أدبية فحسب، وإنما هي التزامات ملزمة قانوناً بموجب القانون الدولي، فالتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية يجب أن تصبح قاعدة قانونية وسط عالم متزايد العولمة. ورغم الواجبات المثبتة في عدد من صكوك حقوق الإنسان ومبادئها الطوعية، فإن ثمة حواجز وثغرات كبيرة قائمة على صعيد انطباق التزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان خارج حدودها الإقليمية وخاصة في دعم الغذاء والقضاء على المجاعة.

٣. لا بد من إستجابة دولية منسقة للحفاظ على الأمن الغذائي ولكفالة حماية الفئات الأضعف في زمن العولمة الاقتصادية.

ثانياً: المقترحات

١. تعزيز الأستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية وأي أدوار للثروة الحيوانية.
٢. مواجهة التقلب المفرط في أسعار الأغذية.
٣. التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية .
٤. زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .
٥. حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.
٦. معالجة الأمن الغذائي والتغذية في ظل الازمات الممتدة من تغيرات المناخ في الحوادث والزلازل واثناء الامراض والاوبئة.
٧. الاستفادة من الفاقد والمهدر من الأغذية في سياق نظم الأغذية المستدامة.
٨. الاستفادة من المياه كمصدر مهم للحياة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

المصادر

أولاً: الكتب

١. احمد امين بيضون، الامن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان ، ٢٠٠١.
٢. فوزية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٣. عبد الغفور إبراهيم أحمد،" الأمن الغذائي، مفهومة وقياسه ومتطلباته"، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠١٦.
٤. نادية أحمد عمراني، "النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بيف النظرية والتطبيق"، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

٥. عبد الجبار محسف ذياب الكبيسي، " تحديات الأمن الغذائي في الوطف العربي خلال القرن الحادي والعشرون"، دار آمنة لمنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.
٦. عبد الخالق جودة، " الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط"، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥ .
٧. صبحي القاسم، " تحديات الأمن الغذائي في الوطف العربي"، ط١، دار الفارس لمنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩.
٨. د ماجد لراغب الحلو ، القانون الدستوري ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ١٩٩٧ .
٩. عامر حسن فياض ود. علي عباس مراد ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط, دار الكتب ، ٢٠٠٤ ، بنغازي
١٠. د.محمد دويدار ، تاريخ الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر .
١١. مصطفى عطية جمعة، "الإسلام والتنمية المستدامة، ط١، شمس للنشر والإعلام، مصر، ٢٠١٧.
١٢. .محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي في الوطف العربي"، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨.
١٣. .خالد بن عبد الرحمن الجريسي، "سلوك المستهلك"، ط٣، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٧ هـ.
١٤. عماد محمد ذياب الحفيظ ، الصراع الطائفي وتاثيره على البيئة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الاردن ، ٢٠٠٦.
١٥. رشيد باني الظالمي ، الزراعة في العراق ، مطبعة الانبار ، بغداد ، ٢٠٠١.
١٦. مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها"، ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ٢٠١٧.
١٧. عبد القادر الطرابلسي ،اضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية والاسلامية كتاب الامة، العدد(٦٨) وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، قطر ، مارس١٩٩٩ .
١٨. عبد الله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية، بنغازي، ليبيا، ط١ ، ٢٠٠٦.
١٩. صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٨.

ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية

- الأطاريح

١. طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١.
٢. عطا الله سليمان الحديثي، استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
٣. فارس رشيد البيانى، التنمية الاقتصادية سياسيا فى الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان ٢٠٠٨.
٤. محمد حزام صالح، التحليل الجغرافي للإمكانات المؤثرة في إنتاج محاصيل الحبوب وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٢.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

١. رائد محمد مغني، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي حالة تطبيقية الأردن، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠١.
٢. عاصم محمد عبد المنعم ابا زيد ، تقدير دول الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي العراقي ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

رابعاً: المجلات

١. أحمد جابة، "الأمن الغذائي والتمية حالة الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد ٢٠، ديسمبر ٢٠٠٧.
٢. حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٩، ايلول ١٩٨٤.
٣. حسان الشوبكي، حول الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة، السنة السابعة – العدد ٨٤ سبتمبر ١٩٩١.
٤. رزيقة غراب، "اشكالية الأمن الغذائي المستدلمة في الجزائر واقع و وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف١، العدد ١٣، ٢٠١٥.
٥. سالم توفيق النجفي، الاوضاع الاقتصادية للقمح في العالم، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ١٩٩٤.
٦. فارس عماشة مصطفى عبد الغني عثمان، الابعاد الاستراتيجية للأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، عدد خاص(١-٤)، بغداد ١٩٨٢.
٧. فلاح حسن جبر، الحبوب مرتكز الامن الغذائي العربي ، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة عشر، عدد خاص، ١٩٩٠.
٨. ناصر عبيد الناصر، واقع الأمن الغذائي العربي، وافاق تطوره، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٤، العدد٢ دمشق، (ابريل-يونيو)، ١٩٩٨.
٩. يحيى يكور، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد٣، السنة١٤، (يوليو-سبتمبر)، الخرطوم، ١٩٩٥.

خامساً: الاعلانات والمواثيق الدولية

١. الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنه ١٩٤٨.
٢. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنه ١٩٦٦.

الهوامش

(١)لأغراض هذه الوثيقة ، يتمثل الهدف من الإشارة إلى صغار منتجي الأغذية أو صغار المزارعين في شمل صغار المزارعين ، وصائدي السمك الحرفيين ، والرعاة ، والشعوب الأصلية ، والمعدمين ، وينبغي إيلام اهتمام خاص للنســـاء والشباب (الفقرة (٢) من وثيقة إصلاح الأمن الغذائي العالمي CFS : 2009/2 Rev.2

(٢) الفقرة (٢)من المادة (١١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية

(٣) فوزية غربي، " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٢.

(٤)عبد الغفور إبراهيم أحمد،الأمن الغذائي، مفهومة وقياسه ومتطلباته"، دار آمنة للنشر والتوزيع،الأردن ، ٢٠١٦، ص ١٥.

(٥) نادية أحمد عمراني، "النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بيف النظرية والتطبيق"، دار الثقافة لمنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤ ،ص ٣٧.

(٦) عبد الجبار محسف ذياب الكبيسي،" تحديات الأمن الغذائي في الوطف العربي خلال القرن الحادي والعشرون"، دار آمنة لمنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤ ،ص ٢٢

(٧) عبد الخالق جودة، " الأمن الغذائي العربي ثنائية الغذاء والنفط"، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٥ ،ص ٣٣.
(٨) صبحي القاسم، "تحديات الأمن الغذائي في الوطف العربي"، ط١، دار الفارس لمنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٦٠.
(٩) أحمد جابة، "الأمن الغذائي والتمية حالة الجزائر"، مجلة التواصل، جامعة عنابة، العدد (٢٠)، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٥٤.
(١٠) د ماجد لراغب الحلو، القانون الدستوري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص١٢.
(١١) د. محمد دويدار ، تاريخ الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، القاهرة ، بدون تاريخ نشر ، ص٤٧ .
(١٢) مصطفى عطية جمعة، "الإسلام والتنمية المستدامة، ط١، شمس للنشر والإعلام، مصر، ٢٠١٧ ص ٢٠٨
(١) تم تجميع هذه القائمة، والقائمة التالية في القسم ٢، من طائفة واسعة من المصادر من بينها مُدخلات من أصحاب المصلحة أثناء المشاورة العالمية التي جرت مباشرة على الإنترنت ومناقشات المؤتمر الإقليمي.
(١٤) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط, دار الكتب، ٢٠٠٤ ، بنغازي ص١٧.
(١٥) رزيقة غراب، "اشكالية الأمن الغذائي المستدامة في الجزائر واقع و وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف١ ،العدد ١٣، ٢٠١٥، ص٨٦.
(١٦) محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي في الوطف العربي"، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨، ص١١.
(١٧) خالد بن عبد الرحمن الجريسي، "سلوك المستهلك"، ط٣، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٧هـ، ص ٤٢.
(١٨) عماد محمد ذياب الحفيظ ، الصراع الطائفي وتاثيره على البيئة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٦، ص ١٤١.
(١٩) فارس رشيد البيانى، التنمية الاقتصادية سياسيا فى الوطن العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان ٢٠٠٨ ص ص ١٨٠ - ١٨٢.
(٢٠) حسان الشوبكي، حول الأمن الغذائي العربي ، مجلة الوحدة ، السنة السابعة – العدد ٨٤ سبتمبر ١٩٩١، ص ٥٦.
(٢١) رائد محمد مغني، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الإسلامي حالة تطبيقية الأردن، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ٢٠٠١، ص ٢٦.
(٢٢) فلاح حسن جبر، الحبوب مرتكز الامن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، السنة الخامسة عشر، عدد خاص، ١٩٩٠، ص١٣٨.
(٢٣) عطا الله سليمان الحديثي، استثمار الموارد الطبيعية في تحقيق الأمن الغذائي في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٢٨٦.
(٢٤) سالم توفيق النجفي، الاوضاع الاقتصادية للقمح في العالم، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ١٩٩٤، ص٥٦-٦١ .
(٢٥) حامد ربيع ، سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٩، ايلول ١٩٨٤، ص١٢.
(٢٦) رشيد باني الظالمي، الزراعة في العراق ، مطبعة الانبار، بغداد، ٢٠٠١، ص٢٣٧.
(٢٧) طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي بمنظور الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١، ١٣٤-١٣٦.
(٢٨) عاصم محمد عبد المنعم ابا زيد، تقدير دول الطلب والانتاج والفجوة الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي العراقي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٩٩٦، ص٧٠
(٢٩) حامد ربيع، سلاح الغذاء ومستقبل التعاون الدولي مع الوطن العربي، مصدر سابق، ص ١٥.
(٣٠) احمد امين بيضون، الامن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الاستراتيجية، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص١٤.
(٣١) مدحت أبو ناصر، ياسمين مدحت محمد، "التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها"، ط١، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، ٢٠١٧، ص٨٣.
(٣٢) ناصر عبيد الناصر، واقع الأمن الغذائي العربي، وافاق تطوره ،مجلة جامعة دمشق، المجلد١٤، العدد٢، دمشق، (ابريل-يونيو)، ١٩٩٨م، ص١٦١-١٦٢.
(٣٣) محمد حزام صالح، التحليل الجغرافي للإمكانات المؤثرة في إنتاج محاصيل الحبوب وانعكاساتها على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، ٢٠٠٢، ص١٥.
(٣٤) عبد القادر الطرابلسي، اضواء على مشكلة الغذاء بالمنطقة العربية والاسلامية كتاب الامة، العدد(٦٨) وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، قطر، مارس١٩٩٩، ص٥١.
(٣٥) المادة ٢٥من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنه ١٩٤٨.
(٣٦) المادة الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنه ١٩٦٦.
(٣٧) المادة ١١ من العهد نفسه.
(٣٨) الفقرة (٤) من وثيقة اصلاح لجنة الامن الغذائي العالمي.

(٣٩) الفقرتين (٥،٦) الوثيقة نفسها.
(٤٠) عبدالله محمد مسعود، علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقاربة نظرية تطبيقية، بنغازي، ليبيا، ط١، ٢٠٠٦، ص٦٧.
(٤١) يحيى يكور، البعد السياسي للأمن الغذائي العربي ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد٣، السنة١٤، (يوليو-سبتمبر)، الخرطوم ، ١٩٩٥م ، ص١٣.
(٤٢) فارس عماشة مصطفى عبد الغني عثمان ، الابعاد الاستراتيجية للأمن الغذائي العربي ،مجلة النفط والتنمية ، عدد خاص(١-٤) ، بغداد ١٩٨٢، ص٥٤.
(٣) صلاح وزان، تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص٣٧ .